هذه الصفحة تقدم اضاءة للقارئ العراقي من الصحافة العالمية ولاتعبر المقالات الواردة فيها بالضرورة عن رأي (المدى)

الفلسطينيون.. مضايقات تجعل من الحياة جحيما

ترجمة : فاروق السعد

> خلال ٢٠٠٦ ، وطبقا الى B'tselem ، وهي مجموعة إسرائيلية لحقوق الانسان ، قتلت القوات الاسرائيلية ٦٦٠ فلسطينياً ، معظمهم من المتفرجين الأبرياء ، من بينهم ١٤١ طفلاً. وفي نفس الفترة ، قتل الفلسطينيون ١٧ إسرائيلي مدني و ستة جنود. ان تلك الأرقام ، اضافة الى أحداث مثل القصف ، تدمير البيوت ، غارات الاعتقالات ومصادرة الاراضي ، هي التي تتصدر عناوين الأخبار في النزاع الاسرائيلي-الفلسطيني. وان الندرة التي تصل الى وسائل الاعلام والتي تشكل مادة الحديث اليومية للفلسطينيين هي تلك التقييدات التي لا تحصى و التي تبطئ من حياة معظم الناس ، تخنق الاقتصاد وتقدم وقودا دائما للمتطرفين. وان الاستبداد هو واحد من اشد المعالم التعجيزية لتلك القوانين. فلا احد يستطيع ان يتكهن كيف يمكن ان تسير رحلة ما.

فالعديد من الطرق الرئيسية للضفة الغربية، و لأغراض أمنية بالنسبة الى المستوطنين الاسرائيليين في الضفة الغربية، بعيدة عن متناول عجلات الفلسطينيين- لا يوجد هنالك سوى طريق واحد يربط شمال الضفة الغربية بجنوبها، على سبيل المثال، يكون مفتوحا أمامهم- وان تلك التقييدات تتغير بشكل متكرر. وهذا هو حال القوانين المتعلقة بمن يستطيع المرور من نقاط السيطرة التي تقسم بالنتيجة الضفة الغربية الى عدد من المناطق شبه المرتبطة ببعضها. وهنالك أمراً من المقرر ان يدخل حيز التنفيذ خلال هذا الاسبوع سيمنع معظم سكان الضفة الغربية من الركوب في سيارات تحمل لوحات إسرائيلية، وبهذا حرمانهم من الانتقال مع أصدقاء و أقارب من بين ١,٦ مليون فلسطيني يعيش كمواطن في اسرائيل، اضافة الى منعهم من الركوب مع عمال المساعدات الخيرية، الصحفيين و الأجانب الاخرين. لقد قرر الجيش تعليق القرار بعد بروز احتجاجات من منظمات حقوق الانسان لانه قد يمنح الجنود سلطات استبدادية شنيعة- ولكنه لم يلغه. وان اقسام كبيرة من السكان في شمال الضفة الغربية، و مدن مفردة اخرى مثل نابلس و جنين، لا يستطيعون ببساطة مغادرة مناطق سكناهم دون ترخيصات خاصة، التي هي ليست سهلة المنال دوما. وان تمكنوا من السفر، كم سيمضون في الانتظار عند نقاط السيطرة، من دقائق الى ساعات، فهذا يعتمد على وقت النهار و مزاج الجنود. ربما تقوم عدة نقاط سيطرة باعتراض الرحلة بين مدينتين لا تستغرق في الأحوال الاعتيادية سوى اقل من ساعة واحدة سياقة. ان نقاط السيطرة تلك تتحرك و تنتقل كل يوم، كما ان سيارات الجيب العسكرية تقوم بإضافة ما لا يمكن التنبؤ به و الإزعاج عن طريق خلق نقاط سيطرة متحركة لهذا الغرض في مناطق مختلفة. فطبقا الى مكتب الامم المتحدة للتنسيق حول الامور الإنسانية، OCHAزاد عدد تلك العوائق الى ٥٣٤ في أواسط ديسمبر بعد ان كانت ٣٧٦ في أغسطس ٢٠٠٥، عندما أتم OCHAو الجيش الاسرائيلي عملية إحصاء مشتركة. وعندما وافق ايهود اولمرت، رئيس الوزراء الاسرائيلي، في الشهر الماضي على تخفيف التقييدات في بعض من نقاط السيطرة تلك تنازلا الى محمود عباس، الرئيس الفلسطيني، اشار جماعة حقوق الانسان الى ان العديد من نقاط السيطرة لم تعمل كما كانت من قبل فحسب؛ بل ان هنالك الان بالقرب من تلك التي خففت الإجراءات فيها يوجد نقاط سيطرة متحركة عاملة بدلا من ذلك، مسببة أسوء تعطيل و الم. من الصعب أحيانا الغوص في منطق نظام نقاط السيطرة. فإحدى الطرق من رام الله، العاصمة الإدارية للفلسطينيين، الى القدس، يشتمل على تفتيش متمعن للوثائق، في حين لا يقوم الجنود في آخر –هذا ان كانوا في نقطتهم- سوى بإلقاء نظرة على مسافري السيارة لكي يروا ان كان هنالك عرب. يمنع القانون الاسرائيلي بصرامة المواطنين الاسرائيليين من زيارة المدن الاسرائيلية الرئيسية، ولكن بإمكانهم السياقة مباشرة الى رام الله و هيبرون بدون قيود، في حين تبقى مدن اخرى، مثل جنين ونابلس، عصية المنال. وفي عدة مناطق تكون الحواجز التي يبنيها الإسرائيليون في الضفة الغربية لأغراض أمنية (بالرغم من ان الفلسطينيين يعتبرونها لغرض مصادرة المزيد من الاراضي) مراقبة بعناية تامة وكأنها حدود دولية، في حين يغض الجيش الطرف في ما حول القدس عن مئات الاشخاص الذين ينزلقون عبر التصدعات الموجودة في الجدار كجزء من جولاتهم اليومية. وبسبب التقييدات المفروضة على السفر داخليا، فان الاشخاص الذين يريدون الانتقال من مدينة فلسطينية الى اخرى لغرض الدراسة او العمل يجب ان يسجلوا تغييرا للعنوان للتأكد من انهم سيبقون هناك. ولكنهم لا يستطيعون القيام بذلك. فالسجل المدني الاسرائيلي، الذي يقوم بإصدار بطاقات الهوية الفلسطينية اضافة الى الاسرائيلية، لم يصدر اية بطاقة فلسطينية جديدة تقريبا منذ بدأ الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٠, وهذا يعني بانه لا يمكن تغيير العنوان ايضا. وهذا يجعل ايضا من الناحية العملية من المستحيل بالنسبة الى الفلسطينيين من الخارج ان يحصلوا على رخصة بالإقامة في الاراضي المحتلة، التي من المفترض ان تكون دولتهم المستقبلية، مع انها في اسرائيل. في المقدمة من ذلك، خلال السنة الماضية اصبح عدة آلاف من الفلسطينيين الذين طلبوا الحصول على اقامة في الضفة الغربية و كانوا يعيشون هناك على أساس التراخيص القائمة على ستة اشهر زيارة متجددة قد يكونوا مقيمين بشكل غير شرعي ايضا، و عرضة لان يتم إيقافهم و تهجيرهم في اية نقطة سيطرة، ليس بسبب قيامهم بأي شيء بل لان اسرائيل أوقفت تجديد الترخيصات منذ صعود حماس، الحركة الاسلامية، الى السلطة الفلسطينية(PAقبل عام. (تقول اسرائيل بان ذلك ناجم عن عدم تسليم السلطة الفلسطينية للطلبات). ومثل الاسرائيليين، فان على الفلسطينيين الذين يرتكبون مخالفة مرورية على الطرق السريعة للضفة الغربية ان يدفعوا غرامة في مكتب بريد إسرائيلي او مركز للشرطة. و لكن مكاتب البريد في الضفة الغربية و مراكز الشرطة لا توجد الا في المستوطنات الاسرائيلية التي لا يمكن لمعظم سكان الضفة الغربية من الفلسطينيين ان يزوروها بدون تصريح نادر. و ان لم يدفعوا، على اية حال، فإنهم يفقدون رخص السياقة في المرة التالية التي توقفهم فيها الشرطة. كما انهم يحصلون على سجل جنائي- وهو ما يجعل الترخيص الاسرائيلي بالدخول مستحيل تماما. حتى ان بعض النظم تتيه في مملكة السخف. فقبل عام وسع أمر عسكري، وبدون سبب واضح، من قائمة الاراضي المحمية في الضفة الغربية لتشمل الزعتر، وهو عشب وفير ومنتوج فلسطيني. ولفترة من الوقت، كان الجنود في نقاط السيطرة يصادرون باقات منه مما أذهل الفلسطينيين كانوا يريدون شيء ما يعطي لسلطتهم طعما مستساغا. وفي الفترة الاخيرة لم يكن هنالك من تقارير عن مصادرة الزعتر، و لكن ميخائيل سفراد، المستشار القانوني الى Yesh Din، وهي منظمة اخرى لحقوق الانسان، يقول بان القرار لا زال ساري المفعول. و عندما كان يروي القصة، لم يتمالك نفسه عن الضحك. لا يوجد هنالك الكثير غير هذا للقيام به.

عن الايكونومست

محكمة الجرائم الدولية

ترجمة : المدى

أثبتت اول محكمة دولية لجرائم الحرب ICCبأنها أقوى مما كان متوقعا؛ و حتى ان امريكا المتشككة تقوم بتليين موقفها. فعندما كانت محكمة الجرائم الدولية تكافح من اجل وجودها، كان طالبي الخير لها غير مطمأنين الى أي مدى سيبقى هذا الطفل الهش على قيد الحياة، ناهيك عن امكانية برهنتها على آمال مؤسسيها في تقديم الحلوى للطغاة. فببلوغها أربعين ونصف العام، أثبتت المحكمة بانها وليد يتمتع بحيوية اكثر مما كان متوقعا. فقد نقب ادعائها العام بعمق في الحروب المرعبة في الكونغو، السودان وأوغندا. وان اول محاكمة أجرتها –لتوماس لوبانغا، و هو لورد حرب كونغولي، متهم باستخدام الأطفال كجنود- من المقرر ان تبدأ في وقت متأخر من هذا العام. وان التهم الاولى لعمليات القتل الجماعية في دارفور بالسودان من المتوقع ان تبدأ الشهر القادم. وان خمسة من قادة جيش مقاومة الرب المتمرد في أوغندا قد اتهموا بالفعل. قتل احدهم من حينها، ولكن الاربعة الباقين سيواجهون المحاكمة عند الإمساك بهم. وان التحريات جارية في اعمال وحشية ارتكبت في بلد رابع، لم يسمى بعد، من المقرر ان تعلن في القريب العاجل. وبتنامي سمعة المحكمة، يتنامى عدد البلدان الموقعة- ١٠٤ حسب آخر إحصاء. وهي تشمل جميع الدول الاوربية الرئيسية. واليابان، التي ستصبح اكبر مانحيها لحد الان، من المتوقع ان تنظم في وقت متأخر من هذا العام. و لكن التحدي الحقيقي في حظ المحكمة ينبع من التغير التدريجي للموقف الامريكي: فقد تحول من العداء الصريح الى الإشارات الحذرة من انها، في بعض المناطق من العالم، يرى ICC مفيدة. في الايام المبكرة من عمر المحكمة، خصصت الادارة طاقة كبيرة من اجل الحد من خطورة تعرض المواطنين الامريكان الى المحاكمة فيها. وباستخدام التهديدات في حجب المساعدات الاقتصادية و العسكرية، تمكنت من دفع ما يقارب ١٠٠ دولة الى التوقيع على اتفاقيات ثنائية لإبعاد الامريكان عن قبضة المحكمة. وطبقا لتلك الصفقات، تعهدت البلدان بان يكون الامريكان محصنين من المطاردات القضائية نتيجة اعمال شريرة ارتكبت على أراضيها- و لن يقدموا في جميع الأحوال الى ICC.ان جون بولتون، سفير امريكا السابق الى الامم المتحدة، قد امتدح قرار بلاده في مايو ٢٠٠٢ بالانسحاب من ICC)لا يتم الخلط بينها وبين المحكمة الدولية في هاغو ايضا) على انها "اسعد لحظة" في مسيرة حكومته. كما ان توم ديلاي، القائد السابق للأغلبية الجمهورية، انقدها باعتبارها محكمة لا تراعى فيها العدالة... مزيج مبهم من الأفكار السيئة مطبوخة لحكومة عالمية". وأطلق عليه الرئيس بوش "محكمة أجنبية" حيث "يتمكن القضاة غير المسئولين والادعاء من جر جنودنا او دبلوماسيينا الى المحاكمة". وبالرغم من تأكيدات المحكمة المتكررة، كان رجال الكونجرس الامريكي والمسؤولون من ان القوة العظمى الوحيدة في العالم قد تصبح هدفا لعمليات مقاضاة ذات دوافع سياسية. وبالرغم من بعض المخاوف لا تزال موجودة، الا ان النغمة قد تغيرت من غير شك. فالسيد بوش قد ألغى في الفترة الاخيرة تقييدات على تقديم المساعدات العسكرية الى ٢١ بلدا، والقيود المفروضة على تقديم مساعدات اقتصادية الى ١٤ بلد آخر، بالرغم من رفضها التوقيع على صفات ثنائية حول الحصانة. لقد قال السناتور جون مكاين، الذي يأمل في الترشح للرئاسة عن الجمهوريين، بانه يريد رؤية الولايات المتحدة في ICC. ففي مقال في الواشنطن بوست، حث هو و السيناتور السابق بوب دوله، امريكا و حلفائها على " استخدام أجهزتهم الاستخبارية، بضمنها تقنية الأقمار الاصطناعية، لمساعدة ICC في دارفور. لقد كان جون بلينغر، كبير المستشارين القانونيين لكوندوليزا رايس في وزارة الخارجية، القوة المحركة وراء التغيير في الموقف. وهو يعتقد بان الحملة الموجهة ضد المحكمة تؤدي الى تقويض الأهداف الامريكية، مثل إنهاء الحصانة في حالة ارتكاب أسوء الجرائم. " ان الخلافات بصدد ICCتربك قدرتنا على ملاحقة تلك الأهداف المشتركة" كما قال. " نحن نقر بان أمامها دورا يمكن ان تلعبه." كما حثت السيدة رايس بنفسها على اتخاذ موقف اكثر لينا، بقولها بان امريكا كانت" تضرب نفسها في القدم" بفرضها عقوبات على تلك البلدان التي لا ترغب في التوقيع على صفقات الحصانة الثنائية. فقد كان العديد من تلك الدول حلفاء قدامى لامريكا والذين تمثل رد فعلهم بالتحرك اقرب الى الصين. جاءت اول علامة على التغيير بقرار امريكا المفاجئ بعدم استخدام الفيتو على إحالة مجلس الامن لمسالة دار فور الى المحكمة في مارس ,٢٠٠٥ وعندما عين سيرجي براميرتس، نائب الادعاء العام في ICC، لترأس التحقيق الذي تجريه الامم المتحدة في مقتل رفيق الحريري، رئيس وزراء لبنان السابق، قبل تسعة اشهر، لم تسمع اية دمدمة من امريكا. كما انها لم تعترض عندما صوت مجلس الامن في الصيف الماضي على إحالة جارلس تايلور، رئيس ليبريا السابق، للمحاكمة طبقا لقواعد ICCفي هاغو. وكان سفير امريكا في أوغندا يحث على تقديم الدعم لمقاضاة ICCلمتمردي جيش مقاومة الرب، بالرغم من النقد الموجه من القادة المحليين الذين يزعمون بان خطر الاعتقال يعرقل عملية السلام. ان تلك الإشارات، بحد ذاتها، قد لا تعني الكثير. و لكنها تشير ككل على الاقل الى بدايات في تغيير القلوب. وان اشارات مختلطة لا زالت تصدر من واشنطن؛ ولكن النقد اللاذع قد ذهب. فبالإضافة الى إحساسها من انها قد تستفيد من استخدام المحكمة، يبدو ان ادارة بوش مقتنعة على ان خطورة وضع امريكا او الامريكان في قفص الاتهام هي اقل مما كان يخشى الاساس. كان مسؤولو الادارة متأثرين برفض المحكمة المدروس بعناية لمئات المزاعم التي تسلمتها بخصوص دور امريكا في العراق- بضمنها الإشارات الى انها كانت مذنبة بارتكاب العدوان و حتى الإبادة الجماعية. قال لويس مورينو، رئيس ادعاء المحكمة، كما يلي: اولا، ان الحرب قد شملت دولتين (العراق و امريكا) وهما ليسا عضوين و لهذا فان ذلك يقع خارج صلاحية المحكمة، ما لم يقرر مجلس الامن (الذي تمتلك فيه امريكا حق النقض) غير ذلك. ثانيا، لا تتدخل المحكمة الا في حالة فشل المحكمة الوطنية. فقد أحالت امريكا بالفعل بعض من جنودها الى المحاكمة بسبب جرائم ارتكبت في العراق. ثالثا، ان جريمة "الاعتداء" لا زالت غير معرفة ولهذا لا يمكن ان تطبق. رابعا، لم يجد السيد مورينو- اوكامبو دليلا يثبت تهمة الإبادة الجماعية، المعرفة في قانون المحكمة على انها " نية في تدمير، كلا او جزء، بلد ما، عرق، او المجموعات العرقية او الدينية" او جريمة ضد الإنسانية، المعرفة باعتبارها " هجوم واسع او منتظم موجه ضد السكان المدنيين". وبالرغم من انه وجد بالفعل دليلا في حالات منعزلة عن الاغتصاب، المعاملة غير الإنسانية القتل العمد" للمدنيين، الا انها ليست واسعة بما يكفي لكي تنطبق عليها خطورة الحال المطلوبة. ولا زالت هنالك مشاكل كبيرة امام المحكمة، التي قد يسبب " تساهلها " تجاه امريكا الى خيبة ظن بعض الأعضاء. ولكنها اجتازت مرحلة الخطر. " لا يوجد لدينا الان قلق حول حصانة المحكمة" كما يقول فيليب كيرش، رئيسها (الكندي). وبالرغم من ان الاستطلاعات تشير الى ان اثنين من كل ثلاثة امريكان يفضلون الانضمام الى ICC، الا انه ليس من المرجح ان تنظم في القريب العاجل. كانت المحكمة قد اعتبرت شيطانا من قبل ادارة بوش (وقبل ذلك، حيث انتقدت ايضا من قبل البيت الابيض في عهد كلنتون) والى درجة تتطلب معها سنوات كي يقتنع الكونجرس بقبولها. ولكن مسؤولو المحكمة لديهم توقعات شخصية جسورة: في يوم ما، ستبتلع امريكا جميع شكوكها وتنظم.

عن الايكونومست

على الكونغرس أن يمنع العدوان العسكري على إيران

ترجمة : نوال لايقة

> رغم القلق والغضب الناجمين عن قرار إدارة بوش بتصعيد حربها الخاسرة في العراق ، من المستبعد ان يقوم الكونغرس بتخفيض الميزانية المخصصة للحرب. حتى أعتى المعارضين للحرب يخشون ان يتعرضوا للوم إذا هم لم يدعموا قواتهم التي في ميدان الحرب وإذا تفاقمت الاوضاع إلى وضع أكثر كارثية في حال الانسحاب السريع للقوات الامريكية من العراق.

ولكن لا شيء يمكن ان يمنع الكونغرس من استخدام سلطته على الميزانية لمنع شن هجوم عسكري أمريكي على إيران. إن مساعديَ بوش ومستشاريه من المحافظين الجدد يقرعون طبول الحرب مع إيرانِ منذ عام ٢٠٠٣، حين أعلن بوش إيران جزءاً من محور الشر. وفي خطابه الاخير حول إرسال المزيد من القوات إلى العراق، أصدر بوش المزيد من تهديدات لإيران. وعين بوش مؤخراً ادميرالاً لرئاسة القيادة المركزية لقواته، كما أرسل حاملة طائرات ثانية غلى الخليج العربي، لمنع إيران من إغلاق مضيق هرمز في حال حدوث مواجهة عسكرية.

هذه التطورات وغيرها من تحركات الإدارة الأمريكية قد تنذر بشن هجمات جوية على المنشآت النووية الإيرانية.

ولكن، رغم استمرار إيران في انشطتها النووية، ورغم تدخلها في العراق، فإن ذلك لا يبرر شن الحرب عليها سوى في اذهان هؤلاء الذين يحرضون على شنها منذ سنوات. ستحتاج إيرانِ إلى سنوات طويلة قبل ان تصبح خطراً نووياً، ويجب علينا تعلم بعض الدروس من حربنا الاستباقية في العراق. إن شن حرب اخرى كهذه دون موافقة الاسرة الدولية سوف يزيد من عزلتنا السياسية ومن إرهاق جيشنا. إن العدوان على دولة شرق أوسطية كإيران – وهي دولة أقوى من العراق ولديها القدرة على منع نقل النفط عبر مضيق هرمز- سوف يشعل المنطقة برمتها، وسوف يكثف الهجمات على الجنود الامريكان في العراق، وعلى المصالح الامريكية في كل انحاء العالم.

لكن السياسة الخارجية لإدارة بوش تتصف منذ البداية بالتهور وليس بالتعقل والحكمة. علاوة على ذلك، يؤمن الرئيس بوش و نائبه تشيني بان الكونغرس عاجز عن منع الرئيس عن فعل كل ما يحلو له. فالقانون الذي صدر عام ١٩٧٣ بعد حرب فيتنام الكارثية، يمنح الرئيس صلاحية إرسال الجيش إلى الحرب قبل الحصول على موافقة الكونغرس.

عندما وقع الرئيس بوش قرار حرب العراق، اعلنَ أن بمقدوره اتخاذ قرار الحرب متحدياً المؤسسات الدستورية التي تعتبر موافقتها شرطاً لشن الحرب، معلناً أنه يستطيع جر الامة إلى الحرب دون الخضوع لهذه التقييدات. ولسوء الحظ، حتى لو خضع الرئيس للتقييدات الدستورية، يبقى قادراً على شن الحرب على إيران لمدة ٩٠ يوماً قبل ان يضطر إلى الحصول على موافقة الكونغرس على قرار الحرب.

ما الذي يجب فعله؟ يجب على الكونغرس ألا ينتظر. عليه ان يعقد جلسة مشاورات حول إيران قبل ان يصدر الرئيس الامر بشن هجوم جوي على منشآت إيران النووية، وقبل ان تشتعل المنطقة نتيجة رد إيران على هجوم كهذا.

ما نحن بحاجة إليه هو عقد مجلس الشيوخ ومجلس النواب لجلسات استماع من اجل تحذير إدارة بوش بأن الكونغرس لن يدعم العدوان العسكري على إيران إلا في حال تعرض الولايات المتحدة مباشرة لهجوم عسكري او إرهابي إيراني. هذه الجلسات يجب ان تعمل على استصدار قانون يمنع تخصيص أي اموال لتمويل هجوم عسكري على إيران إلا بعد ان يعلن الكونغرس الحرب على إيران.

ويجب ربط هذا القانون ببيانات الإنفاق بحيث يصعب على الرئيس تجاوزه، وفي حال تجاوز الرئيس كل ذلك وأعلن الحرب على إيران، يجب على الكونغرس رفع دعوى قانونية ضده والبدء بمحاكمته.

من المحتمل بالطبع ان تكون تهديدات بوش لإيران مجرد محاولة لإعادة إيران إلى رشدها.

لكن الاكاذيب التي لجأت إليها هذه الإدارة كي تجر الأمة إلى حرب العراق لا يسمح لنا بترك اي مجال للشك.

إن شن حرب اختيارية جديدة سوف يصب الزيت على النار في منطقة الشرق الاوسط كلها. كما ان تاريخ هذه الإدارة الامريكية يدل على انه إذا لم يلجأ الكونغرس إلى كبح جماح هذا الرئيس، قد يتصرف بتهور مرة أخرى، وبطريقة تلحق الاذى العميق بالمصالح الامريكية.